اقتصاد

اليورو نحو انخفاض جديد أمام الدولار

بروكسل ـ **العربي الجديد**

رفع المستثمرون رهاناتهم على أن اليورو قد يتراجع مرة أخرى إلى مستوى التعادل مع الدولار هذا العام، حيث إن التضخم المرتفع بشكل عنيد والنمو المرن في الولايات المتحدة يزيدان من التوقعات بأن بنك الاحتياطي الفيدرالي لن يبدأ في خفض أسعار الفائدة إلا بعد أشهر من البنك المركزي الأوروبي.

يقول الاستراتيجيون في بنك «أوف أميركا» إن فرص انخفاض اليورو نحو التعادل مع الدولار خلال الأشهر الستة المقبلة تزيد. وانخفض اليورو بالفعل بنسبة 3,5% مقابل العملة الأميركية منذ بداية يناير/ كانون الثاني الماضي. وسيتطلب التكافؤ انخفاضا إضافيا بنسبة 6,5% تقريباً.

وقال فرانشيسكو بيسول، استراتيجي العملات في مجموعة «آي إن جي» المصرفية الدولية: «يبدو الآن أن الأسواق قد تخلت عن التخفيضات الكبيرة في أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، في حين أن المتداولين على يقين تام من أن البنك المركزي الأوروبي سيبدأ في التيسير النقدي في يونيو/ حزيران المقبل». وأضاف بيسول، وفق صحيفة فايننشال تايمز البريطانية، أمس السبت، أن الرهان على مزيد من الضعف في اليورو في سوق الخيارات «زاد بشكل كبير في الآونة الأخيرة».

ودفعت علامات التضخم العنيد والنمو المرن في الولايات المتحدة المتداولين إلى خفض رهاناتهم على مدى سرعة انخفاض تكاليف الاقتراض في أكبر اقتصاد في العالم. ويقوم المتداولون الآن بتسعير تخفيضات أسعار الفائدة بأقل من ربع نقطة مئوية هذا العام من قبل البنك الفيدرالي. في المقابل، انخفضت وتيرة التضخم السنوية في منطقة اليورو إلى 2,4% في مارس/آذار، وهو ما يقترب من هدف البنك المركزي الأوروبي البالغ 2%، في حين يظل النمو بطيئاً نسبياً أيضاً. وقال صندوق النقد الدولي، يوم الثلاثاء الماضي، إن الاقتصاد الأميركي في طريقه للنمو بنسبة 2,7% خلال العام الجاري، أي أكثر من ثلاثة أضعاف وتيرة منطقة اليورو.

كما أدت المخاوف من اتساع نطاق الصراع في الشرق الأوسط، والتأثير المحتمل لارتفاع أسعار النفط، إلى إطلاق تحذيرات بشأن تضرر العملة الأوروبية الموحدة، مع اعتماد أوروبا على واردات الطاقة.

وانخفض اليورو إلى مستوى التعادل مع الدولار آخر مرة في عام 2022، وهي المرة الأولى منذ عقدين من الزمن، وسط صدمة أسعار الطاقة الناجمة عن الغزو الروسي واسع النطاق لأوكرانيا وخلال موجة صعود ضخمة على الدولار. وقال أثناسيوس فامفاكيديس، الرئيس العالمي لاستراتيجية النقد الأجنبي لمجموعة العشر في بنك أوف أميركا: «لا يزال خطر ارتفاع أسعار النفط يتزايد، كما أن الاقتصاد الأميركي لم يتراجع.. وهذا يؤدي إلى زيادة كبيرة في خطر ضعف اليورو مقابل الدولار».

وقالت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاغارد لشبكة «سي ان بي سي» الثلاثاء الماضي، إن البنك المركزي سيراقب أسعار النفط «عن كثب»، لكنها أشارت إلى أن رد فعل السوق في أعقاب الضربات الجوية الإيرانية على إسرائيل في نهاية الأسبوع الماضي كان حتى الآن «معتدلًا نسبياً». لكن المخاوف تتصاعد من انزلاق المنطقة إلى حرب أوسع، ما يدفع العملة الأميركية إلى الارتفاع، حيث ينجذب المستثمرون عادة نحو الدولار الآمن في أوقات التوتر.

(فرانس برس)

قيمة «إكسون موبيل» تتجاوز «تسلا»

تجاوزت القيمة السوقية لشركة «إكسون موبيل» للنفط والغاز «تسلا» لأول مرة منذ أكثر من عام، بعد تباطؤ مبيعات مصنعة السيارات الكهربائية ورهان المستثمرين على إحجام المستهلكين عن التخلص من السيارات التي تعمل بالوقود. وانخفض سعر سهم «تسلا» بنسبة 41% منذ بداية العام الجاري، وسط مخاوف حيال نمو الشركة وتخفيضات واسعة النطاق في الوظائف وهبوط المبيعات. في حين أوقفت «إكسون» أخيراً انخفاض الإنتاج الذي دام عقداً مع تسارع اكتشافات النفط في غويانا في أميركا الجنوبية وحوض بيرميان في الولايات المتحدة، ما أدى إلى تعظيم الاستفادة من صعود أسعار النفط 16% هذا العام. وبلغت القيمة السوقية للشركة نحو 475 مليار دولار، مقابل نحو 469 مليار دولار لشركة «تسلا» لدى إغلاق تعاملات بورصة نيويورك.

أخبار

استئناف رحلات الطيران من دبي

أعلنت شركتا طيران الإمارات وفلاي دبي إنهما استأنفتا جداول رحلاتهما المعتادة من مطار دبي الدولي، اعتباراً من أمس السبت. وقالت فلاي دبي في بيان، وفق وكالة رويترز إنها استأنفت تشغيل جدول رحلاتها بالكامل

من المبنيين رقمي 2 و3 في مطار دبي الدولي. وشهدت دبي خلال الأيام الماضية فيضانات مستمرّة بسبب عدم القدرة على تصريف المياه الناجمة عن الأمطار الغزيرة والقياسية. وثبَت أنّ الفشل في تصريف المياه شكّل عقبة رئيسية أمام جهود التعافي من الكارثة في الدولة الصحراوية، وفق تقرير لوكالة فرانس برس، حيث شهد مطار دبي الذي يعدّ أكثر المطارات ازدحاماً بالمسافرين في العالم، نقصاً حاداً في عدد الموظفين في ظلّ توقّع استمرار إلغاء الرحلات وتأخيرها حتى نهاية الأسبوع الماضي. كذلك أدت المياه إلى إغلاق الطرق حول دبي خلال الأيام الماضية، كذلك، أثّرت الطرق المقطوعة على الخدمات الأساسية، بحيث لم تتمكّن محلّات السوبرماركت من القيام بعمليات إعادة التخزين، في حين كافح العديد من الموظفين للوصول إلى أماكن عملهم.

تعاون مصرفي بين تركيا والبرازيل

قال البنك المركزي التركي، أمس السبت، إنه وقّع مذكرة تفاهم مع نظيره البرازيلي لوضع الأساس من أجل تعزيز التعاون. وذكر المركزي التركي في بيان، وفق رويترز، أن محافظي البنكين وقّعا المذكرة يوم الجمعة في واشنطن. وأضاف أن البنكين يتطلعان إلى تعزيز التعاون وتنفيذ أنشطة فنية مؤسسية في مجال البنوك المركزية. وأشار إلى أنه وقع أيضاً مذكرة تفاهم مع نظيره في قازاخستان لتعزيز التعاون.

تسهيلات عراقية للمستثمرين الأميركيين

قال مستشار رئيس الوزراء العراقي للشؤون المالية، مظهر محمد صالح، أمس، إن السلطة التنفيذية في بلاده ستصبح المشرف المباشر على أعمال المستثمرين الأجانب. وأشار صالح في تصريح لوكالة الأنباء العراقية (واع) إلى أهمية تحسين الخدمات الحكومية للمستثمرين الأجانب، ولا سيما قطاع المستثمرين من الولايات المتحدة، بما يخدم مصلحة التنمية والتقدم والازدهار الاقتصادي في العراق. ولفت إلى «تعهد رئيس الوزراء محمد شياع السوداني بتوفير مناخ عمل إيجابي للمستثمرين من الولايات المتحدة». وكان رئيس مجلس الوزراء خلال زيارته إلى الولايات المتحدة، الأسبوع الماضي، ولقائه كبريات الشركات الأميركية.

الاستثمارات الأجنبية في الصين تهوي 38% وسط التوتر التجاري

بكين ـ **العربي الجديد**

هوت الاستثمارات الأجنبية في الصين للشهر الثالث على التوالي خلال مارس/آذار مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، مما يُبرز صعوبة جذب بكين مزيداً من الأموال الأجنبية لتعزيز اقتصادها في ظل التوتر التجاري المتصاعد مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بلغت الاستثمارات الأجنبية الفعلية الجديدة في الصين 87 مليار يوان (12 مليار دولار) الشهر الماضي، وفقاً لحسابات مستندة إلى أرقام قدمتها وزارة التجارة، وفق وكالة بلومبيرغ الأميركية. ويمثل ذلك انخفاضاً بنسبة 38% مقارنة بالشهر نفسه من 2023. وبحسب نائبة وزير التجارة غوه تينغ تينغ، فإن الاستثمارات الواردة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري بلغت 301 مليار يوان، بانخفاض 26% عن الفترة نفسها من العام الماضي. وأرجعت هذا الانخفاض الحاد إلى قاعدة المقارنة العالية بالربع الأول من 2023، والذي شهد تدفقاً قياسياً للاستثمارات. وسعت الصين إلى إقناع الشركات الأجنبية بالاستثمار في البلاد منذ إعادة فتحها بعد أعوام من الإغلاق الناتج عن تفشي جائحة فيروس كورونا. لكن الشركات الأجنبية تراجعت إلى حد كبير، مستشهدة بالتوتر الجيوسياسي وآفاق النمو غير المؤكدة في البلاد.

وتعهدت بكين باتخاذ خطوات لتهيئة بيئة تُسهل على الشركات الأجنبية القيام بأعمالها، رغم أن مسؤولي الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أثاروا مؤخراً مخاوف من أن الشركات الأجنبية تُعامل معاملة غير عادلة في ثاني أكبر اقتصاد في العالم.

ويأتي تراجع الاستثمارات الأجنبية على الرغم من تجاوز النمو الاقتصادي في الصين التوقعات خلال الربع الأول من العام بدعم القطاع الصناعي، حيث أظهرت بيانات صادرة عن المكتب الوطني للإحصاء في وقت سابق من إبريل/ نيسان الجاري أن الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بنسبة 5,3% في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى مارس/آذار مقارنة بالعام السابق. وهذا أعلى من متوسط التقدير البالغ 4,8% في استطلاع بلومبيرغ للاقتصاديين وأعلى بقليل من معدل نمو قدره 5,2% في الربع الأخير من عام 2023. ويبلغ هدف النمو في الصين لهذا العام نحو 5%. ويقول الكثير من المحللين الاقتصاديين إن الحكومة سيتعين عليها اتخاذ مزيد من الإجراءات لأجل تحقيق هذا الهدف، بما في ذلك استعادة الاستقرار في سوق العقارات، وتشجيع المستهلكين على الإنفاق.

حال وناس

تشويه الاستهلاك في غزة

إغراق الأسواق ببضائع ثانوية وحجب السلع الأساسية

تشهد أسواق غزة تشويهاً متعمداً وفوضى في ظل إغراقها بمنتجات ثانوية، في حين تشح السلع الأساسية

غزة ـ **علاء الحلو**

تشهد أسواق قطاع غزة حالة من العشوائية في عرض البضائع، وآلية البيع والشراء، وفي الأسعار المتاحة للزبائن، جراء التبعات التجارية والاقتصادية السلبية للعدوان الإسرائيلي المتواصل منذ 198 يوماً على التوالي. وسبّبت حالة عدم الانتظام في الأسواق مُضاعفة معاناة الفلسطينيين الذين يتعرضون لحرب الإبادة الجماعية للشهر السابع، إلى جانب مجموعة إضافية من التحديات المعيشية، والغذائية والصحية، والأمنية، والسياسية، التي سبّبت بمجملها خلق أوضاع كارثية صعبة.

وبدا الانفلات العام في أسواق القطاع منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي، حين قررت قوات الاحتلال إغلاق كل المعابر، ومنع دخول مختلف أنواع البضائع، وفي مقدمتها المواد الغذائية، والماء، والكهرباء، ومشتقات البترول، إلى جانب منع دخول المساعدات الإنسانية، والأدوية، والمستهلكات الطبية. وخلق المنع الإسرائيلي لدخول شاحنات البضائع، ومتطلبات المواطنين اليومية حالة من البلبلة في الأسواق، حيث فُقدت الأصناف الأساسية، فيما باتت تعتمد على بعض الأصناف ذات الأسعار المضاعفة عشرات المرات، أو البضائع الشحيحة التي يتم توفيرها عبر الشراء من مُستفيدي المُساعدات الإنسانية، والذين يقومون ببيعها لاستبدالها بأصناف أخرى، وفق مبدأ تسلسل الأولويات. وشكلت أيام العدوان الإسرائيلي منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي تحديات كبيرة ومُتزايدة يوماً بعد الآخر، جراء الاختلاف اليومي لأصناف البضائع المعروضة، والأسعار المُتضاربة وغير المُستقرة، إذ يفاجأ المُشترون يومياً بأسعار جديدة أكثر ارتفاعاً، في ظل انعدام قدراتهم الشرائية، بفعل نفاد السيولة، وما نتج عنها من أزمة مالية خانقة. يقول الفلسطيني عمار عبد الحليم، والذي بدأ محتاراً وهو يسير داخل أحد الأسواق الشعبية في مدينة رفح جنوبي قطاع غزة إنه منذ نزوحه قسراً من مدينة غزة برفقة عائلته قبل ثلاثة أشهر لم يشهد يوماً يُشبه الآخر في الأسواق، إذ تختلف نسب البضائع المعروضة، كذلك الأسعار التي ترتفع يوماً بعد الآخر ارتفاعاً بات أكبر من قدرة وطاقة الفلسطينيين، الذين يُعانون كل شيء في الواقع. ويلفت عبد الحليم «العربي الجديد» إلى أن طريقة عرض البضائع، عبر إخفاء الأصناف الأساسية وإغراق الأسواق ببضائع ثانوية، ومن ثم إظهار البضائع الأساسية تدريجياً وبأسعار مُضاعفة.

> الأسواق تفتقد إلى أصناف أساسية طيلة الوقت

ويأتي ضمن مسلسل التضييق اليومي على الفلسطينيين، الذين يعانون أساساً تواصل العدوان الإسرائيلي، ومن حالة النزوح القسري، المترافق مع الأزمة المالية الخانقة. ويُبين أن الأسواق، والباعة فيها لا يخضعون لأي معيار في آلية عرض البضائع، أو تحديد الأسعار، والتي تحتكم طيلة الوقت إلى عامل العرض والطلب، ويضيف: «قد تختلف الأسعار في دقيقة، حين يُدرك البائع أن بضاعته باتت شحيحة، أو أن صنفه قد نفد من عند بقية التُجار». ويُعتبر الإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر، ومنع دخول البضائع الأساسية السبب الأبرز لحالة الانفلات وعدم الانتظام في الأسواق، وفق توضيح الفلسطيني عماد بشير، الذي يُبين أن الاحتلال يهدف إلى إطالة أمد حالة البلبلة والعشوائية، بهدف خلق المزيد من الضغط على الفلسطينيين وتنغيص حياتهم.

ويوضح بشير لـ «العربي الجديد» أن الغلاء المترافق مع فقدان العديد من السلع الأساسية، يأتي بالتزامن مع حالة الاقتصادية الصعبة، مبيناً أن غالبية الفلسطينيين لا يتمكنون من سحب أرصدتهم، أو رواتبهم، أو حوالاتهم المالية بسبب إغلاق فروع البنوك أو نفاد السيولة من منافذ الصرف، أو بسبب نسب الفائدة المرتفعة، والتي تتجاوز 20% من قيمة المبلغ. ويُشير إلى أن المواطن الفلسطيني الذي فقد بيته، أو أجير على تركه بسبب سياسة التهجير القسري الإسرائيلي، بات مُحاصراً بمجموعة من التحديات، وفي مقدمتها رحلة توفير المواد الغذائية، والمستلزمات الأساسية من الأسواق، والتي باتت ساحة واسعة لانفلات الأسعار «أصبحت لا أطيق اللحظة التي أصل فيها إلى السوق».

ويوافقه الفلسطيني عطية جبر الذي يقول إن عمليات البيع داخل الأسواق في ظل شُح البضائع نتيجة الإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر باتت تحتكم لأهواء الباعة، في ظل غياب المُراقبة والمُحاسبة، ويقول «يُمكن أن تجد صنفاً واحداً من المصدر نفسه، ولكن بأسعار مُختلفة».

ويلفت جبر لـ «العربي الجديد» إلى أن «الاحتلال الإسرائيلي يعي أن آلية ادخال البضائع بطريقة غير مُنتظمة تنعكس بالسلب على الأسواق المُتعطشة لمختلف الأصناف الأساسية، إلا أنه يسعى إلى خلق حالة متواصلة من عدم الانتظام والفوضى، بهدف التنغيص المُستمر على الفلسطينيين، ومضاعفة معاناتهم اليومية».

ويُبين جبر أن الأسواق تفتقد طيلة الوقت إلى أصناف أساسية، حتى إن توفرت أصناف أخرى، ويقول: «في حال توفر الطحين، يختفي السُكر، أو الخميرة، وفي حال توفر الملح، ترتفع أسعار الخضار، نحن في دوامة كبيرة، بين اختفاء الأصناف، أو عودتها بأسعار مُضاعفة وغير معقولة، يمكن أن تزيد عن 30 ضعفاً».

وإلى جانب التأثيرات الكارثية للعدوان الإسرائيلي المتواصل على القطاع، فإن الأسواق الفلسطينية ما زالت تُعاني تبعات الحصار المُستمر منذ سبعة عشر عاماً، والذي فرض فيه الاحتلال قيوداً مُشددة على معظم السلع الأساسية بحُجة الاستخدام المزدوج، ما سبّب إنهاك العجلة الاقتصادية. واستهدفت الطائرات الحربية الإسرائيلية خلال فترة العدوان قرابة 70% من البُنية التحتية والمباني المدنية والاقتصادية والتجارية، في حين جرفت الأسواق، والشركات، والمحال التجارية، والبنوك، الأمر الذي فاقم من حدة الأزمات الخانقة والمُتزايدة يوماً بعد آخر.

بائع يعرض البزورات وسط الدمار في مدينة غزة (فرانس برس)

سورية

فساد بالمليارات في توزيع الغاز المدعوم

باريس ـ **عدنان أحمد**

أثارت قضية فساد توزيع الغاز المخصص للمنشآت الصناعية في مناطق خاضعة لسيطرة النظام السوري جدلاً واسعاً في الأوساط الاقتصادية والشعبية في سورية، إذ لا تزال تفاصيلها تتكشف، بينما تقدر قيمة الأموال المنهوبة من خلالها والتي يتورط فيها الموزعون الرسميون بمئات مليارات الليرات (الدولار يعادل نحو 14 ألف ليرة سورية). وكشف حسين دياب محافظ مدينة حلب شمال سورية، في تصريحات لوسائل إعلام محلية، عن وجود نحو 1300 منشأة تستجرّ الغاز الصناعي من دون وجه حق، (مغلقة أو غير موجودة عملياً)، مشيراً إلى أنه جرى إيقاف العمل بالبطاقات الذكية الممنوحة لتلك المنشآت، وذلك من أصل 7515 منشأة مسجلة في حلب.

وأوضح دياب أنه منذ بدء العمل بنظام «البطاقة الذكية» منتصف عام 2021 وحتى الوقت الحالي، تبين أن المنشآت التي لا تعمل تحصل شهرياً على 15 ألف أسطوانة غاز صناعي، بوزن 16 كيلوغراماً للأسطوانة الواحدة، علماً أن المنشآت الصناعية في حلب إجمالاً تحصل شهرياً على 100 ألف أسطوانة غاز صناعي، أي أن الكميات المسروقة تصل الى 15% من إجمالي الكميات الموزعة، لافتاً إلى أنه جرى إحالة كامل الملف إلى الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش لاتخاذ الإجراءات القانونية المطلوبة.

من جهتها، أوضحت مديرة الرقابة الداخلية في محافظة حلب، عبير مكتبي، أن عدداً كبيراً من البطاقات الذكية الموزعة هي بحوزة ناقلي الغاز المعتمدين في تلك المنطقة، وبالتالي الناقل هو الذي يتحكم في تصريف المادة، مشيرة الى أن الحصول على البطاقة كان يتم بالتنسيق بينهم وبين الناقل، وأحياناً يحصل الناقل على البطاقة من دون وجود صاحب الترخيص، وهذا يشير إلى فساد حقيقي في عملية استخراج هذه البطاقات. وأضافت أنه بعد إحالة الملف للهيئة المركزية للرقابة والتفتيش للتحقيق وتحديد المسؤوليات والكميات المستجرة من دون وجه حق، سيتم تحديد قيمة التغريم، مشيرة إلى أن شركة «محروقات» التابعة للدولة تبيع أسطوانة الغاز الصناعي بقيمة 160 ألف ليرة، في حين أن سعرها في السوق السوداء يتراوح بين 800 ألف ومليون ليرة بحسب فصول السنة. ومع احتساب عدد الأسطوانات المستجرة بشكل غير شرعي شهرياً وهو 15 ألف أسطوانة لمدة تتجاوز 32 شهراً، يقدر عددها بحدود 480 ألف أسطوانة والفرق بين السعر المدعوم وسعر السوق السوداء يصل إلى 840 ألف ليرة، وبالتالي تقدر المبالغ المفقودة خلال هذه الفترة بنحو 400 مليار ليرة سورية.

> توزيع وهمي لاسطوانات الغاز على 1300 منشأة صناعية في حلب

اسواق

أسعار الكاكاو تصدم المصريين

القاهرة ـ **عادل صبري**

صدمت محلات المواد الغذائية المستهلكين في مصر بزيادة أسعار الشوكولاته بنسبة تصل إلى 20% خلال الأيام الماضية، بالتزامن مع صعود صاروخي في أسعار خام الكاكاو محلياً ودولياً، ما ألقى بظلاله على أسعار الكثير من المنتجات. جاءت الزيادة مع حلول عيد الفطر، الأسبوع الماضي، حيث يقبل المشترون بكثافة على استهلاك الشوكولاته تامة الصنع وشراء الهدايا للأطفال والأسر، وصناعة الحلوى بالمنازل وتناول مشروب الكاكاو البارد أو الساخن في المقاهي ومناطق التنزه العامة. ورغم أن المستهلك المصري يأتي ضمن أقل مستهلكي الشوكولاته على مستوى العالمين العربي والدولي، إلا أن أضرار ارتفاع الأسعار لا تقتصر على الاستهلاك المحلي، وإنما تطاول المنتجين الذين يوجهون غالبية إنتاجهم للأسواق العربية والأجنبية، بما يعرّضهم لأزمة حادة جراء صدمة ارتفاع التكلفة وتراجع الإنتاج. وقفز سعر طن الكاكاو من متوسط 4 آلاف دولار عام 2023 إلى 10 آلاف دولار خلال العام الجاري، صاعداً من مستوى متذبذب بمعدلات منخفضة ما بين 2000 إلى 3000 دولار للطن، خلال العقدين الماضيين. ويتوقع محللون أن تواصل أسعار الشوكولاته ارتفاعها في السوق المحلية، متأثرة بالزيادة الهائلة في سعر الكاكاو وتراجع الإنتاج عالمياً، بينما يؤكد أمين شعبة النقل في غرفة القاهرة التجارية، عمرو السمدوني، لـ«العربي الجديد» أن الأسواق ستشهد تراجعاً في أسعار السلع والمنتجات خلال الفترة المقبلة، متأثرة بخروج البضائع المكدسة في الموانئ، والتي تشمل واردات المصانع والموزعين للسلع مع تراجع قيمة الدولار في البنوك إلى أقل من 50 دولاراً، بعد أن فاق 70 دولاراً في السوق الموازية، التي كانت توفر الدولار للمستوردين خلال الفترة الماضية.

ارتفاع الأسعار يضر بمنتجي الحلويات في مصر (الأناضول)

بدوره، أشار الأمين العام لاتحاد الغرف التجارية، علاء عزقي، في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى تفعيل مبادرة الغرف التجارية بستهلك المواطن نحو 500 غرام من الشوكولاته سنوياً، بما يضعه في مرتبة متدنية بين مستهلكي هذه السلعة على مستوى المنطقة العربية وعالمياً، حيث يصل استهلاك الفرد الكويتي والسعودي إلى 3 كيلوغرامات، والبريطاني 12 كيلوغراماً سنوياً. وارتفعت معدلات الاستثمار في صناعة الشوكولاته في مصر خلال العقد الماضي، إذ يتوجه نحو 80% منها للتصدير للسعودية بقيمة 50 مليون دولار والأردن 8 ملايين دولار، من بين صادرات للأسواق الدولية، بقيمة 143 مليون دولار عام 2022، وفق البيانات الصادرة عن جهاز الإحصاء الحكومي. تعتمد شركات صناعة المواد الغذائية، على استيراد قوالب الشوكولاته من الخارج، بينما تفضل مصانع الحلوى على استيراد الشوكولاته الجاهزة من الخارج، بنحو 70 مليون دولار سنوياً.

تحقيق

فتحت الحرب في السودان منذ عام أبواب تهريب الذهب بشكل كبير، حتى باتت ثروات المعدن النفيس معولاً للصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع، فيما يعاني ملايين المواطنين من انهيار اقتصادي ومعيشي كبير بفعل الحرب التي لا تلوح في الأفق نهاية قريبة لها

نهب السودان

الحرب تزيد تهريب الذهب... موارد لتمويل الصراع

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

لم تنجح مساعي السلطات السودانية في منع تهريب الذهب، الذي ازدادت وتيرته في أعقاب اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع منذ منتصف إبريل من العام الماضي، إذ تشير تقارير دولية ومحلية إلى فتح مغارات المعدن النفيس بشكل أوسع، في وقت تعرضت العديد من المؤسسات الحكومية للانهيار.

وعلى الرغم من التعويل الكبير للحكومة على أن يكون المعدن الأصفر مخرجاً للبلاد من أزماته المتكررة، إلا أنه ووفقاً لخبراء اقتصاد أصبح وبالاً عليها، حيث وجد كثيرون ضالتهم في استخراجه وتهريبه لشركات في الخارج، من دون أن يكون للحكومة الرسمية يد في ذلك، بل ويرى آخرون أنه ظل أيضاً يهرّب بعلم الأجهزة الرسمية وعبر المنافذ الرئيسية إلى خارج الدولة. ونهاية فبراير الماضي، أعلن وزير المالية السوداني جبريل إبراهيم، عن انخفاض إيرادات بلاده بأكثر من 80%، وكشف عن نهب 2,7 طن من الذهب من مصفاة الخرطوم الحكومية، وسط الحرب الدائرة منذ 15 إبريل 2023، من دون أن يحدد الجهات المتورطة في عملية النهب. لكن تقريراً لأمم المتحدة مطلع العام الجاري كشف أن قوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو المعروف بـ«حميدتي» تستخدم عائدات واسعة النطاق من تعدين الذهب لتمويل حربها. وأكد التقرير وجود شبكات مالية معقدة أسستها قوات الدعم السريع قبل واثناء الحرب، مكّنتها من الحصول على الأسلحة، ودفع الرواتب، وتمويل الحملات الإعلامية، والضغط، وشراء دعم الجماعات السياسية والمسلحة الأخرى.

وقال مراقبو الأمم المتحدة في التقرير، إن قوات الدعم السريع استخدمت عائدات من أعمالها في مجال الذهب قبل الحرب، لإنشاء شبكة تضم ما يصل إلى 50 شركة في العديد من الصناعات. وتسيطر قوات الدعم السريع منذ فترة طويلة على معظم تجارة الذهب في السودان.

وعلى الرغم من تخفيضات الإنتاج الناجمة عن الحرب، إلا أن المعدن النفيس يظل مصدر دخل لطرفي الصراع، بحسب تقرير الأمم المتحدة. ومؤخراً كشف تقرير آخر أعدته اللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي، أن السودان فقد نحو 267 طناً من الذهب خلال 7 سنوات عن طريق التهريب.

وكتب وزير الثقافة والإعلام في الفترة الانتقالية، حمزة بلول، على صفحته في موقع التواصل الاجتماعي «فيسبوك» أخيراً نقلاً عن التقرير، أن معدل تهريب الذهب خلال 7 سنوات بلغ 80 كيلوغراماً يومياً. ويقول معهد استوكهولم للسلام إنه منذ تسعينيات القرن الماضي، تسيطر على الموارد الطبيعية في السودان قوات الأمن والنخب المتمركزة في الخرطوم، مثل قوات الدعم السريع التي سيطرت على مناطق تعدين الذهب.

> قوات الدعم السريع تسيطر منذ فترة طويلة على معظم تجارة الذهب

> السودان خسر نحو 267 طناً من الذهب خلال 7 سنوات بسبب التهريب

ويشير عاملون في تجارة الذهب وخبراء اقتصاد إلى تعدد أطراف تهريب الذهب بشكل مخيف، إذ لم يعد الأمر يقتصر على أطراف الصراع، بل دخلت في التهريب جهات أجنبية ومنتفعون من استمرار حالة الفوضى في البلاد.

يقول رئيس شعبة مصدّري الذهب عبد المنعم الصديق لـ«العربي الجديد» إن «شركات تابعة للنظام السابق وأخرى حكومية وغيرها تتدثر بغطاء شركات حكومية محمية تعمل في تصدير الذهب وتبيعه في دبي وتوزع العائد لتجار العملة من دون علم بنك السودان المركزي». ويؤكد الصديق لـ«العربي الجديد» أن «إصلاح حال البلد يتطلب قرارات جريئة وشجاعة وعاجلة، إذ لابد من غلق باب التهريب تماماً». ويضيف أن «التهريب يتم بصورة محمية، وما يجري تصديره رسمياً من الذهب لا يتجاوز 10% فقط من الإنتاج».

ورغم ازدهار قطاع التعدين في السودان خلال السنوات الأخيرة، يؤكد مسؤولون وخبراء أن معظم كميات الذهب يتم تهريبها إلى خارج البلاد، مما يحرم البنك المركزي من مورد للعملة الصعبة. ويقول الخبير الاقتصادي بابكر عبد الحميد لـ«العربي الجديد» إن تهريب الذهب لم يعد حكراً على السودانيين فقط، وإنما دخلت شركات من الصين على خط استنزاف الاقتصاد السوداني، وفوجئت السلطات المحلية في ولاية كسلا شرق السودان قبل سنوات، باختفاء جبل «سراريت» من الوجود، وتركت الشركة الصينية التي كانت تعمل بالقرب من الجبل، معدات بملايين الدولارات وراءها، ما يعني أنها حصلت على كنز أكبر مما هو متوقع.

وتشير تقارير متخصصة إلى أن السودان لم يستهلك بعد سوى 1% من احتياطاته من الذهب والمعادن الأخرى، والتي تقدّر وفقاً لوزير التعدين الأسبق هاشم علي سالم، بنحو 500 طن من الذهب و1,5 مليار طن من الحديد، ومخزون نحو 40 معدناً آخر، علاوة على الأحجار الكريمة والنادرة. وكلما حاولت الحكومة السودانية وضع قوانين لمنع تهريب الذهب، تفاجأ بالفشل في استقطاب هذا المورد من المصدرين بشكل مرضٍ، فأصبحت عمليات التهريب هي الخيار الذي لا مفر منه، وسهل ذلك بالطبع اتساع حدود السودان مع دول الجوار، بصورة يصعب معها إحكام السيطرة. ووفقاً لنائبة برلمانية سابقة، فإن عمليات تهريب الذهب من قبل النساء فقط، تصل إلى نحو نصف مليار دولار سنوياً. ورغم تشديد منافذ التهريب من قبل الإدارات المختصة، إلا أن التهريب لم يتوقف أبداً، بل ازداد بصورة لافتة، رغم أن الجهات الشرطية أعلنت عن شروعهم في اتخاذ إجراءات فورية للحد من منع وتهريب الذهب، سواء في صورته المستخلصة أو الخام. يقول الأمين العام للجنة التمهيدية لاتحاد الصاغة والمتحدث باسمها، محمد إبراهيم حاج حامد، إن أكثر من 70% من إنتاج الذهب يتم تهريبه. ويؤكد صاحب شركة تعدين، في حديث لـ«العربي الجديد»، أن «تهريب الذهب يعد من أكبر المشاكل التي تواجهنا نحن أصحاب الشركات؛ حيث يتم بيع المهرب بأسعار ليست لها علاقة بالواقع، ولذلك يؤثر على المنتج والسعر».

ويضيف أن هناك أسبابا عدة أخرى غير تمويل الصراعات للتهريب، تتمثل في فروقات الأسعار في الداخل والخارج، إضافة إلى الرسوم والضرائب التي تفرضها الدولة على المنتجين، ولذلك إذا أعطت الدولة أسعارا حقيقية للمنتجين فسوف تنحسر عمليات التهريب قليلاً عما كانت عليه في السابق، وتصبح الدولة هي المستفيد الأول. وقدّر تقرير سابق لوزارة المعادن السودانية الفرق بين المنتج من الذهب في السودان وبين ما يجري تصديره إلى الخارج بقيمة تتراوح بين 3 و4 مليارات دولار سنوياً.

وفي عام 2022 كانت صادرات الذهب تعادل 46% من إجمالي عائدات الصادرات السودانية البالغة 4,357 مليارات دولار في ذلك العام، ما منح المعدن النفيس أهمية كبرى كمورد رئيسي للنقد الأجنبي لتمويل واردات سنوية ضخمة بلغت 11 مليار دولار.

فجوة ضخمة بين الإنتاج والتصدير الرسمي

تظهر البيانات الحكومية حول إنتاج الذهب وتصديره وكذلك الجهات الدولية المتخصصة في رصد مبيعات الذهب خلال السنوات الماضية تضارباً واضحاً. إذ تشير الأرقام الرسمية الصادرة عن بنك السودان المركزي إلى أن متوسط تصدير الذهب سنوياً خلال الفترة من 2010 إلى 2020 بلغ 27 طناً، في حين تشير البيانات الحكومية إلى أن متوسط الإنتاج السنوي خلال تلك الفترة بلغ نحو 65 طناً، وهي أرقام تقترب من تقديرات مركز الذهب العالمي أيضاً الذي أشار إلى بلوغها 64,1 طناً سنوياً خلال السنوات الإحدى عشرة المرصودة. ووفق بيانات التصدير سجّل السودان صادرات إجمالية خلال تلك السنوات بنحو 297 طناً، مقابل إنتاج بلغ حوالي 715 طناً، ما يظهر فجوة ضخمة بين الإنتاج والصادرات تصل إلى 418 طناً. وأعادت الحرب، السودان عشرات السنوات إلى الوراء وفق محللين. وأضرت المعارك بالنشاط الاقتصادي، لينكمش الاقتصاد بنسبة 12% في 2023 وفق تقديرات حديثة صادرة عن البنك الدولي. وكان السودان يرزح بالفعل تحت وطأة ارتفاع معدلات الجوع وتداعي نظام الرعاية الصحية وتفشي الفقر، قبل اشتعال الصراع بين الجيش وقوات الدعم السريع.

الحرب تسببت في الحصار منافذ بيع الذهب رسمياً وانتشار شبكات التهريب (فرانس برس)

46%

في عام 2022 كانت صادرات الذهب تعادل 46% من إجمالي عائدات الصادرات السودانية البالغة 4,357 مليارات دولار في ذلك العام، وفق البيانات الرسمية، ما منح المعدن النفيس أهمية كبرى كمورد رئيس للنقد الأجنبي.